

أثر السياسات المحاسبية في الحد من الغش والاحتيال المالي

أ.د. مصطفى نجم البشاري علي *

أ. منى يحيى عبد السلام اديس **

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى تقصي أثر السياسات المحاسبية في الحد من الغش والاحتيال المالي في بعض الوحدات الحكومية. افترضت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية والحد من سوء استخدام الأصول في الوحدات الحكومية، كما افترضت أيضاً إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق السياسات المحاسبية ومكافحة حالات الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية في الوحدات الحكومية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي؟ وتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS؟ وقد اختيرت عينة الدراسة بطريقة عشوائية؟ ممثلة لمجتمع الدراسة؟ حيث قام الباحث بتوزيع عدد (42) استمارة استبيان على المستهدفين. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية والحد من سوء استخدام الأصول في الوحدات الحكومية. توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق السياسات المحاسبية ومكافحة حالات الغش والاحتيال المالي في

* بروفيسور - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

** باحثة

القوائم المالية للوحدات الحكومية. أوصت الدراسة بضرورة اختيار المنشآت لسياسات محاسبية؟ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية مع إعطاء المعلومات المحاسبية أهمية أكبر عند إعدادها وعرضها تجنباً لحدوث الغش والاحتيال المالي؟ كما أوصت بضرورة التعرف على الأساليب والمفاهيم الحديثة في مجال الغش والاحتيال المالي لزيادة قدرة المنشآت على الكشف عن الغش والاحتيال المالي.

الكلمات الافتتاحية إلى سياسات محاسبية؟ الغش؟ الاحتيال المالي.

Abstract:

The study aimed to investigate the impact of accounting policies in reducing fraud and financial fraud in government Units. The study assumed that there is a statistically significant effect between accounting policies and reducing the misuse of assets in government Units, and also assumed that there is a statistically significant effect between the application of accounting policies and combating cases of fraud and financial fraud in the financial statements of government Units. The study relied on the descriptive approach, and the statistical program SPSS was used, and the study sample was randomly selected from the offices of the Electricity Company Ltd., representing the study community, where the researcher distributed (42) questionnaire forms to the targeted. The study found several results, the most important of which is that there is a statistically significant impact between accounting policies and reducing the misuse of assets in government Units. The

study also found that there is a statistically significant impact between the application of accounting policies and combating cases of fraud and financial fraud in the financial statements of government Units. The study recommended that enterprises should choose accounting policies, in accordance with international accounting standards while giving accounting information Greater importance when preparing and presenting them in order to avoid the occurrence of fraud and financial fraud, and also recommended the need to identify modern methods and concepts in the field of fraud and financial fraud to increase the ability of establishments to detect fraud and financial fraud.

Keywords accounting policies, fraud, financial fraud, Government Units.

تسعى مهنة المحاسبة لوضع سياسات محاسبية تضبط العمليات المالية وطرق إعداد القوائم المالية بشكل صحيح يسهم في إضفاء درجة كبيرة من الثقة في التقارير المالية. لذلك فإنه عند بناء سياسات محاسبية لمنشأة ما، يجب وضع معايير محددة في الاعتبار، منها أنها تتأثر بالمجتمع المحيط بالمنشأة، وكذلك تتأثر بالأوضاع السياسية، فضلا عن تأثرها بالنظام الاقتصادي. إن الغرض من وضع السياسات المحاسبية هو تحقيق حد أدنى من التوحيد في مجال التطبيق العملي بهدف زيادة إمكانية الاعتماد على الأرقام المحاسبية في عقد المقارنات الزمانية والمكانية وزيادة فاعلية تلك التقارير في تقييم اتخاذ القرارات. إلا أن الأخطاء والغش والاحتيال تشكل العائق الأكبر في صحة القوائم المالية التي تبني عليها قراءات خاطئة للقوائم المالية. الشيء الذي أدى إلى انهيار العديد من الشركات العالمية نتيجة عمليات

غش واحتيال متقنة استعصى اكتشافها حتى على مدققي الحسابات. فقد شهد العالم في بداية عام 2002م انهيار العديد من المنظمات العالمية مثل انرون، ورلدكوم، زيروكس، مريل لنش ومارسا ويعزى السبب في ذلك إلى سوء استغلال الموارد، الغش والأخطاء المحاسبية، وتدني أخلاق إدارات الشركات وبعض مكاتب المراجعة العالمية. وبناء على ذلك فقد المجتمع المالي الثقة في العديد من الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية. استنادا الي تقرير جمعية مراجعي الاحتيال المعتمدين ACFE Association of Certified Fraud Examiners، المقدم الي الأمم المتحدة في عام 2018، يتضح أن الاحتيال في القوائم المالية له أكبر تأثير على تحقيق الخسائر المالية و ذلك بقيمة اسمية تبلغ 800 ألف دولار امريكي، كما يأتي الفساد في المرتبة الثانية مع تحقيق خسائر بقيمة 250 ألف دولار امريكي، وجاء الاحتيال في إساءة استخدام الأصول في المرتبة الأخيرة مع خسارة بمبلغ 114 ألف دولار امريكي ويمكن استنتاج انه على الرغم من ان الاحتيال في القوائم المالية هو اقل نسبة في فئة مخاطر الاحتيال بناء على تكرار حدوثه، الا ان تأثير الخسائر المالية المتكبدة عن طريقه اكبر بكثير من الخسائر التي تسببها أنواع أخرى من الاحتيال سواء كانت سوء استخدام الأصول أو الفساد¹. على سبيل المثال فإن تكلفة الاحتيال في القوائم المالية في الولايات المتحدة وحدها تقدر بمبلغ 572 مليار دولار سنويا. وقد قدر ان 6% من الشركات في الولايات المتحدة قد خسرت جزءا من إيراداتها في عام 2002م بسبب الاحتيال في القوائم المالية. بصورة عامة يؤثر الغش في القوائم المالية

1 Neng Putriyanti., and Ari Dewi Cahyati (2020). "Effect of pressure , Opportunity , Rationalizations ,Capability and Arrogance in The Fraud Pentagon " . Journal of Auditing , Finance ,and Forensic Accounting ,Vol.8, No. P(2) :p86.

سلبا على الاقتصاد ككل، من خلال التسبب في خسائر مالية ضخمة وإضعاف الاستقرار الاجتماعي، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام الاقتصادي ككل¹. هذا البحث يعنى بدراسة أثر السياسات المحاسبية في الحد من الغش والاحتيال المالي في الوحدات الحكومية في السودان.

مشكلة الدراسة:

ازدادت في الآونة الأخيرة ظاهرة ارتكاب الأخطاء المتعمدة (الغش) والاحتيال المالي. الغش هو مشكلة دولية، ترتكب من خلال أطراف عديدة بسبب وجود ثغرات رقابية أو بسبب سوء استخدام الأصول أو تلاعب الإدارة في الأرباح، وعلى أساس ذلك يواجه مدققو الحسابات الكثير من السرقات والتحريف في البيانات والقوائم المالية دون ترك أية آثار ملموس. إن اختيار الإدارة لسياسات محاسبية شفافة يتم الإفصاح عنها بصورة جيدة في القوائم المالية يساعد على الكشف عن الغش، والحد من الاحتيال المالي والتحريفات المتعمدة، مما يجنبها وضع خطط مستقبلية بناء على بيانات خاطئة كما يجنبها فشل تلك الخطط وتحملها تكلفة الفشل فضلا عن تكلفة الفرصة البديلة. كما ان تزيف القوائم يؤدي إلى عدم اتخاذ المنشآت للاحتياطات اللازمة لمواجهة المخاطر المالية التي قد تتعرض لها مما يعرضها للإفلاس.

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما السياسات المحاسبية التي تحد من سوء استخدام الأصول في الوحدات الحكومية؟

2. ما أثر السياسات المحاسبية المتبعة في القوائم المالية لمكافحة الغش والاحتيال المالي في الوحدات الحكومية؟

1.Yeonkook,J.kim.(2016)Detecting financial misstatements with fraud intention using multi-class. cost.Expert systems With Applications,62,p32,journal homepage :www.elsevier. com/locate/eswa .

أهمية دراسة:

تسعى الدراسة إلى بيان أهمية السياسات المحاسبية وأثرها في مواجهة الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية بوصفها أداة فعالة للكشف عن حالات الغش والاحتيال المالي في الوحدات الحكومية. كما تبرز أهمية الدراسة في ان التركيز على منع الغش يكون اقل تكلفة وأكثر فعالية من اكتشافه ثم محاولة معالجة اثاره، فضلا عن ان الغش في القوائم المالية يؤدي إلى الاضرار بمصالح حاملي الأسهم والمستثمرين المحتملين وعلى أصحاب المصالح وسوق المال وعلى الاقتصاد ككل. كما يعتبر الكشف عن الغش والاحتيال في القوائم المالية امر حيوي للغاية بسبب العواقب المدمرة للغش والاحتيال في تلك القوائم. و يكمن البعد العملي للدراسة في النتائج التي تظهرها.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الي:

1. التعرف على السياسات المحاسبية التي تحد من سوء استخدام الأصول في الوحدات الحكومية.

2. الكشف عن أثر السياسات المحاسبية المتبعة في القوائم المالية لمكافحة الغش والاحتيال المالي في الوحدات الحكومية

منهجية الدراسة:

اعتمد الدراسة على عدة مناهج منها المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة، والمنهج الاستنباطي لوضع الفرضيات، كما استخدمت المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات، والمنهج التحليلي لتحليل الفرضيات، ويتم تحليل البيانات واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة احصائيا.

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود في الاتي:

1. الحدود المكانية: عدد من الوحدات الحكومية في ولاية الخرطوم.

2. الحدود الزمانية: 2023م.

فرضيات الدراسة:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية والحد من سوء استخدام الأصول في الوحدات الحكومية.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق السياسات المحاسبية ومكافحة حالات الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية في الوحدات الحكومية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة: (2014) Daniela Petrascus, and Alexandra Tieanu. (1)

هدفت الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية في اكتشاف ومنع الغش داخل المنظمة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن يتم تقسيم المسؤوليات المتعلقة بمنع الاحتيال والغش داخل المنظمة بين مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية. وإن مجلس الإدارة هو المسؤول عن منع وكشف الاحتيال والخطأ من خلال استخدام نظام محاسبي مناسب وأنظمة مراجعة داخلية مناسبة حتى يمكن ان تقلل الإدارة من احتمالية حدوث الاحتيال. كما توصلت الدراسة إلى ان الامر يقتضي توافر مجلس إدارة جيد للشركة يتعاون مع نظام مراجعة داخلية مناسب وذو كفاءة عالية لاكتشاف الغش ومنعه في الوقت المناسب.

¹(Daniela Petrascus, and Alexandra Tieanu. (2014) "The Role of Internal Audit in Fraud Prevention and Detection" Procedia Economics and Finance, (16) : pp 489-497. .

2.دراسة: إدريس، (2015م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير تغيير السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية وعلى اتخاذ القرارات وبينت نتائج الدراسة إلى ان الثبات في السياسات المحاسبية يساهم بشكل اكبر في زيادة جودة المعلومات المحاسبية، اضافة إلى ان الافصاح التام عن التغيير في السياسات المحاسبية يزيد من صدق المعلومات المحاسبية .

3.دراسة: Paul, D. Harrison, and F.Todd De Zoort. (2018)²

عنوان الدراسة: دراسة حول ادراك المراجعين بمسؤوليتهم نحو الكشف عن الغش والاحتيال في المنظمة، هدفت الدراسة إلى تقييم مدى ادراك المراجعين بمسؤوليتهم نحو الكشف عن الغش والاحتيال في القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى ان المراجع الخارجي مسئول فقط عن اكتشاف الغش في القوائم المالية اما المراجع الداخلي فانه مسئول عن اكتشاف كل أنواع الغش، أي ان المراجع الداخلي مسئول بدرجة اكبر من المراجع الخارجي في كشف الغش.

4.دراسة : حبيب، (2018)³

تناولت الدراسة أثر السياسات المحاسبية على التقارير المالية وقد هدفت الدراسة إلى توضيح اثر السياسات المحاسبية على التقارير المالية وتفعيل دور السياسات المحاسبية في المنشآت وتعزيز دور السياسات المحاسبية في تقييم موجودات

(1) دحمان، ادريس، تأثير تغيير السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية وعلى اتخاذ القرار، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، رسالة ماجستير، 2019م).
(6)Paul, D. Harrison, and F.Todd De Zoort. (2018) "Understanding Auditors Sense of Responsibility for Detecting Fraud Within Organizations". Journal Business Ethics, (149) : pp 857 - 8742 (6)

(3) حبيب ، مهدي جعفر حسن ، أثر السياسات المحاسبية على التقارير المالية دراسة حالة على البنك الإسلامي السوداني وبنك الادخار – فرع شندي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شندي، شندي، 2018).

المنشآت، توصلت الدراسة إلى أن السياسات المحاسبية تؤثر على التقارير المالية إيجاباً، كما تؤثر على مستخدمي القوائم المالية. توصلت أيضاً إلى أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يؤثر على القرارات الاستثمارية.

ما يميز هذه الدراسة :

1. إلى أنها تسعى إلى معرفة أثر السياسات المحاسبية في الحد من الغش والاحتيال المالي في الوحدات الحكومية.
2. تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت أثر الغش والاحتيال المالي في الوحدات الحكومية.

أولاً: المبحث الأول: السياسات المحاسبية:

مفهوم السياسة المحاسبية:

تعتمد المنشآت في اختيار السياسات المالية لديها على عدة أمور، من أهمها تقدير مدى المعرفة بالجوانب كافة والتي من الممكن أن تؤثر على الموقف المالي للوحدة الاقتصادية التي يعد بها الحسابات الختامية بصورة دورية، وأن تطبيق سياسة دون أخرى إنما يعتمد على مدى ملاءمة تلك السياسات للظروف المحيطة المختلفة ومدى قناعة المحاسب بتوظيفها بما يخدم مصلحة الوحدة الاقتصادية والمستفيدين من مخرجات النظام المحاسبي فيها، عرفت السياسة المحاسبية بأنها مجموعة أدوات التطبيق التي تستخدمها المنشأة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، ويقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستعين بها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والاحداث في مجال محدد⁽¹⁾.

(1) الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، (الكويت: دار النشر ذات السلاسل، 1990م)، ص101.

وقد عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 السياسة المحاسبية بأنها "عبارة عن المبادئ المحددة والقواعد والأعراف والأحكام والممارسات المتبعة من قبل المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية"⁽¹⁾.

مصادر السياسات المحاسبية

تتعدد مصادر السياسات المحاسبية ومن أهم هذه المصادر ما يلي:

1. المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة قبولا عاما من أعضاء المهنة: حيث يعد هذا المصدر أقدم وأهم مصادر بناء السياسة المحاسبية وما زال هذا المصدر محتفظا بأهميته في كثير من الدول حيث أن هذا المصدر يلقي قبولا عاما من أعضاء المهنة.
2. الجهة الحكومية المختصة أو المفوض بذلك: سيادة الحكومة وسلطة القانون تتيح للجهات الحكومية فرض سياسات محاسبية معينة، وقد تلجأ اللجنة المختصة ببناء سياسة محاسبية الي المبادئ والقواعد المحاسبية لفرض سياسة محاسبية علي المنشآت العاملة في المجتمع. ويعاب على هذا المصدر الجمود ومشاكل التطبيق التي تؤدي إلى بطء في إيجاد حلول. وأيضا تعاني من التخلف في مسايرة التطورات والتغيرات في المجال المحاسبي.
3. أعضاء مهنة المحاسبة: المنظمات المهنية المعنية بالمحاسب والمحاسبة تعتبر من اهم المصادر خاصة إذا ما كان هناك إلزام لأعضائها، ويعد هذا المصدر مميز حيث يتميز بمزايا عديدة منها القابلية للتطبيق والمرونة والالتزام المهني.

أهمية السياسات المحاسبية:

تتمثل اهمية السياسات المحاسبية في الآتي:

1. تساعد السياسات المحاسبية على توضيح العلاقة ومدلولات الأرقام الواردة بالقوائم المالية للمنشأة.

(1) لجنة قواعد المحاسبة الدولية، قواعد المحاسبة الدولية، (بيروت: دار العلم للملايين، 1987م)، ص ص 21-22.

2. تساعد في اختيار أفضل البدائل المحاسبية الملائمة للظروف والعوامل السائدة سواء على مستوى المنشأة أو المجتمع مما يؤدي إلى التوصل لقوائم مالية ذات بيانات عادلة تخدم أصحاب المصالح دون تضليل وايضا عدم تفضيل مصالح فئة معينة على فئة أخرى.

3. تحديد السياسة المحاسبية للمنشأة يعد أمر ضروريا لمقارنة البيانات الواردة بالقوائم المالية

4. إن القابلية للمقارنة من أهم المقومات الواجب المحافظة عليها عند تحديد السياسات المحاسبية وتطبيقها.

5. مرونة السياسة المحاسبية تؤدي إلى استيعاب الاختلافات القائمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وأيضا انعدام أو انكماش هذه الاختلافات على مستوى القطاع الاقتصادي الواحد. وهذا يضمن إمكانية إجراء المقارنات بين نتائج الأنشطة الاقتصادية للمنشآت بناء على ما يرد بقوائمها المالية.

6. وضع سياسة محاسبية تؤدي إلى تحقيق مبدأ المقارنة الذي يساعد على عدم التحيز والدقة والموضوعية في الإفصاح عن كفاءة وقدرة المنشأة ومستوى تحقيقها للأهداف التي قامت من أجلها⁽¹⁾.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية: ركزت معظم مجموعات المعايير المحاسبية على ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبع للإعداد وتصوير القوائم المالية وما يرتبط بها من إيضاحات وبيانات مكملة. وتشير السياسات المحاسبية إلى المعالجات والممارسات والطرق والإجراءات المحاسبية التي تتبناها. وقد تنص معايير الإفصاح عن السياسة المحاسبية على ضرورة الالتزام بباقي المعايير المحاسبية التي لاقت قبولاً عاماً والتي اعتمدت في الدول التي تزاوّل فيها منشأة الأعمال أعمالها،

(1) دحمان ، ادريس، تأثير تغيير السياسات المحاسبية على جودة المعلومات لمتخذي القرار، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف، المسيلة، رسالة ماجستير، 2015م).

وهذا الالتزام من الأهمية بمكان خاصة عند إصدار القوائم المالية لخدمة المستفيد الخارجي في هذه القوائم.

يجب ان تفصح المنشأة عن ملخص لاهم السياسات المحاسبية المتبعة بحيث توضح:

1. أساس القياس المستخدم في اعداد القوائم المالية.

2. السياسات المحاسبية الأخرى المتبعة والتي تكون لازمة لفهم القوائم المالية⁽¹⁾.

تكمن أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية حتى يستطيع المستخدم لمخرجات النظام المحاسبي أن يتعرف على المركز المالي ونتائج الاعمال بصورة كاملة وواضحة، وبالتالي يتمكن مستخدم القوائم المالية من اتخاذ القرارات المناسبة بشكل سليم، لذلك نجد أن معظم التشريعات المحاسبية لا تكتفي بالمطالبة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة بل تطالب أيضاً بضرورة الإفصاح عن أي تغير يحدث في هذه السياسة وأثره على القوائم المالية للمنشأة.

الثبات في السياسة المحاسبية: إن الثبات في السياسة المحاسبية ليس مطلقاً بسبب تغير الظروف المحيطة بالمنشأة إلا أنه يجب على المحاسب أن يتأكد من أن التغير في السياسة المحاسبية يجب أن يوفر معلومات أكثر دقة وأكثر نفعاً في مجال التنبؤ واتخاذ القرارات او اذا اقتضى ذلك معيار جديد⁽²⁾.

التغير في السياسة المحاسبية: هو تحول المنشأة من مبدأ محاسبي مقبول وفق معايير الإفصاح المالي الدولي إلى مبدأ آخر مقبول فعلى سبيل المثال فان

(1) عوض الله ، عبد المنعم ، تحليل ونقد القوائم المالية ، (القاهرة : مطبعة مركز التعلم المفتوح ، 2001م) ، ص39-41.

(2) يوسف ، علي ، السياسات المحاسبية ، (دمشق : جمعية المحاسبين القانونيين السوريين ، 2009م) ، ص7.

التحول من طريقة المتوسط المرجح المستخدمة في تسعير المخزون إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً يعتبر تغيير في سياسة محاسبية⁽¹⁾.

متي يسمح للمنشأة بتغيير السياسات المحاسبية

1. إذا طلب اي معيار أو تفسير إجراء هذا التغيير.

2. إذا كان هذا التغيير يفضي إلى قوائم مالية تقدم معلومات موثوق بها وأكثر ملائمة عن تأثير المعاملات والأحداث الأخرى على المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للمنشأة.

3. إذا تطلب قانون تشريع محلي هذا التغيير⁽²⁾.

يجب أن يخضع تحديد السياسة المحاسبية لضوابط عدة أهمها توافر خاصية الثبات بين الفترات المختلفة تحقيقاً لفائدة المعلومات المحاسبية، والاعتماد عليها في المقارنات الزمانية، وازدياد القدرة على التنبؤ. إن القاعدة العامة في تحديد معالم السياسة المحاسبية هي أن تأتي أدوات التطبيق العملي ملائمة بقدر الإمكان لظروف الحال وطبيعة نشاط المنشأة، ولتطبيق هذه القاعدة ينبغي على إدارة المنشأة الاسترشاد بالاعتبارات التالية:

1. **الحيطة والحذر (الحرص):** فهو يمثل الاتجاه التقليدي للمحاسبة عند المفاضلة بين الطرق المحاسبية البديلة، وكمثال على ذلك ما ذهب إليه المعيار رقم (2) الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية البريطانية الذي ينص على أنه وفي وجود تعارض بين أساس الاستحقاق وبين خاصية التحفظ عند تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات تغليب التحفظ على أساس الاستحقاق.

(1) محمد ابو نصار ، جمعة حمدان ، معايير المحاسبة والابداع المالي الدولية الحديثة ، (عمان : دار وائل ، 2009م) ، ص 138.

(2) عمر ، يوسف عمر ، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، (القاهرة دار النشر ، 2007م) ، ص 7.

2 . **تغليب الجوهر على الشكل:** فإنه يجب اختيار القواعد المحاسبية التي تتفق مع الجوهر وليس مجرد الشكل القانوني أو التنظيمي، فمثلاً إذا كانت عملية انضمام شركتين تمثل في واقع الأمر سيطرة إحداها على الأخرى، فإن هذه العملية تعتبر عملية شراء وليس توحيداً للمصالح بصرف النظر عن الطبيعة القانونية أو التنظيمية التي تمت بها عملية الانضمام، ومثال آخر في العقود الإيجاري طويلة الأجل فإذا كان عقد الإيجار يغطي أكثر من (90%) من العمر الإنتاجي للأصل فإن هذا التعاقد يمثل في جوهره شراء تأجيلي ويتعين إظهار أثر ذلك على عناصر الأصول والخصوم.

3. **الأهمية النسبية:** فهي تعتبر الأهم في تحديد معالم السياسة المحاسبية، ولعل أكبر دليل على ذلك هو أن معظم المعايير المحاسبية تأتي مذيبة بعبارة هذا المعيار لا يلزم تطبيقه في حالة العناصر التي ليست لها أهمية نسبية فمثلاً: نجد أن كثيراً من المصروفات الرأسمالية يمكن معالجتها كمصروف إيرادي، نظراً لأن قيمتها لا تبرر عملية التوزيع والتخصيص على الفترات المتبقية، فهذا المبدأ يعتبر تطبيقاً لمبدأ اقتصاديات المعلومات⁽¹⁾.

مفهوم الغش و الاحتيال المالي:

مفهوم الغش والاحتيال واسع جداً و يمكن تعريفه بأنه اختلاق بيئة مضللة لحث شخص على توقيع عقد ذا فائدة أقل من المتفق عليه. أو انه إثراء الذات عن طريق التعمد في خفض قيمة اصول من خلال تزيف الحقائق. يختلف الاحتيال بشكل كبير عن الخطأ، حيث يمكن تعريف الخطأ بأنه تصرف غير صحيح لا إرادي

(1) حماد ، طارق عبد العال، دليل المحاسبة الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2006م) ، ص ص 93-96.

ينبع بسبب قصور في معرفة الشخص بسبب البيئة المحيطة، إذ أن القصد أو النية هي العنصر الأهم الذي يميز الخطأ عن الاحتيال.⁽¹⁾

كما عرف الغش والاحتيال في القوائم المالية على أنه الاحتيال الذي ترتكبه إدارة الشركة في شكل تحريف جوهري أو اغفال متعمد لعدد من الإفصاحات في القوائم المالية المقدمة من قبل الإدارة وهذا يضر بالمستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى التي تستخدم القوائم المالية، وتحتوي تلك القوائم المالية على عناصر احتيال مما يؤدي إلى انخفاض في سلامة المعلومات المالية الناتجة منها ومما يؤدي بالمستثمرين إلى اتخاذ قرارات خاطئة.⁽²⁾

تختلف عمليات الاحتيال في القوائم المالية عن عمليات الاحتيال الأخرى في بيئة الشركات، حيث أنه في عمليات الاحتيال الأخرى تكون الشركة هي الضحية، ولكن في حالة الاحتيال في القوائم المالية فإن الشركة تكون غالبا هي الجاني، ويكون الطرف المتضرر أو المجني عليه هو المستثمر⁽³⁾

أيضا تم تعريف الغش والاحتيال حسب معيار المراجعة الدولي رقم 240 على أنه فعل متعمد قد يقوم به فرد أو عدة افراد من بين موظفي الإدارة أو أولئك

(15) سلطان ، طه علي محمد ، الدور المرتقب للمراجع الخارجي في كشف الاحتيال باستخدام نماذج الغش لتحسين جودة المراجعة "دراسة ميدانية بالجهاز المركزي للمحاسبات" رسالة دكتوراه منشورة في المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، العدد الأول ، المجلد الخامس (2023).

2 Antawirya,D.E.P.putri,G.A.M.D(2019)Application of Fraud Pentagon in Detecting Financial Statement Fraud, International Research Journal of Management. IT &Social Sciences,Vol.6No.5september.p75

3 Norazida Mohameda ,and Moorison Schachelor.(2014)(Financial Statement Fraud risk mechanisms andstrategies :the case studies of Malaysian commercial. Companies. procedia. social and Behavioral Scinences(145)p322

المسؤولين عن الحوكمة أو العاملين أو غيرهم، و يتعلق ذلك باستخدام الخداع و الحيلة للحصول على ميزات غير شرعية أو غير مستحقة، كما فرق المعيار بين الغش و الخطأ حيث قد بين أن الخطأ هو عبارة عن تحريف غير متعمد في القوائم المالية اما الغش فهو يعتبر تحريف متعمد .

و يمكن تعريف الغش في القوائم المالية بأنه اغفال أو تحريف مادي ناتج عن الخطأ المتعمد في إعادة عرض المعلومات المالية وفقا لمبادئ المحاسبة العامة المقبولة. ⁽¹⁾

أنواع الغش والاحتيال المالي :

هناك أنواع من الغش و الاحتيال المالي تتمثل في ثلاثة صور ضمن بيئة الأعمال التجارية.

1. الصورة الأولى: استخدام الشخص لموارد الأعمال او سوء استخدام الأصول. يتعلق سوء استخدام الأصول بالتلاعب و إساءة استخدام و اختلاس الأصول في المنشأة، و في الغالب ما يتم هذا النوع من قبل الموظفين و ليس الإدارة في الغالب ⁽²⁾
2. الصورة الثانية : المحاسبة الإبداعية أو اداري الأرباح (التلاعب في البيانات والتقارير المالية بطريقة قانونية):

يمكن توضيح مفهوم المحاسبة الإبداعية من وجهة النظر الأكاديمية بأنها عبارة عن تغيير قيم المحاسبة المالية عما هي عليه فعلا إلى القيم التي يريدها المعدون، ذلك

(1) معيار المراجعة الدولي 240 (طبعة 2020)

(2) معيار المراجعة الدولي 240 (طبعة 2020)

من خلال الاستغلال و الاستفادة من تطبيق القوانين الحالية أو تجاهل تطبيق بعض تلك القوانين أو جميعها ⁽¹⁾.

كما توصل الباحثون إلى أن أساليب المحاسبة الإبداعية تؤثر في درجة الثقة في المعلومات المحاسبية، حيث أنها تؤدي إلى تضليل نتيجة الاعمال و المركز المالي للمنشأة، و ذلك لغرض تحقيق أهداف الإدارة على حساب الجهات ذات العلاقة الأخرى. ⁽²⁾

3. الصورة الثالثة : إعداد تقارير وقوائم مالية مزيفة لا تعبر عن الحالة المالية للشركة وتتخذ انواع الاحتيال أشكال كثيرة قد يقوم بها الموظفين الاعتياديين ⁽³⁾.

و يمكن تعريف الغش في القوائم المالية بأنه اغفال أو تحريف مادي ناتج عن الخطأ التعمد في إعادة عرض المعلومات المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة العامة المقبولة.

(الغش) هو اللفظ المرادف للخطأ العمد ويرتكب عن طريق:

1. التلاعب في الدفاتر والسجلات بقصد اخفاء عجز أو اختلاس بقصد استعمال أحد الموجودات مثل:

(1) التكريتي، تمارة موفق عبد الله (2019)، دور المراجع الخارجي في كشف ممارسات الإدارة الاحتياطية بالتطبيق على ديوان المراجعة القومي في السودان، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد(10) ص ص 284-307.

(2) إسماعيل، مجبل داوي (2014)، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية بحث تطبيقي في احد المصارف الحكومية (مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد(3) ص ص 240-254.

(3) سلطان، طه علي محمد، الدور المرتقب للمراجع الخارجي في كشف الاحتيال باستخدام نماذج الغش لتحسين جودة المراجعة "دراسة ميدانية بالجهاز المركزي للمحاسبات" رسالة دكتوراه منشورة في المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، العدد الأول، المجلد الخامس (2023).

أ. اثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع وسجلاته واختلاسها أو استعمالها لتغطية اختلاس بخزينة المشروع، كإضافة أسماء وهمية إلى كشف اجور العمال وتزوير ايصالات دفع وهمية.

ب. عدم اثبات نقدية من العملاء واختلاسها أو استخداماً واستعمالها في تغطية اختلاسات سابقة.

ج. عدم اثبات بضائع واردة بسجلات المستودعات واختلاسها واستعمالها في تغطية اختلاسات سابقة.

2. التلاعب في الحسابات والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي ويحدث ذلك بدافع:

أ. تضخيم ارباح المشروع كان يثبت مبيعات وهمية، أو يضخم من بضاعة آخر المدة .

ب. تقليل أو تخفيض الأرباح بقصد المضاربة في الاسهم في السوق المالية أو بقصد تكوين احتياطات سرية قد يساء استخدامها مستقبلاً بواسطة الادارة.

ج. اظهار المركز المالي بغير حقيقته وذلك بالتلاعب في قيم الموجودات والمطلوبات.

مما لا شك فيه أن التلاعب بالسجلات أقل حدوثاً من الاختلاسات ولكنه اشد خطراً يقوم به موظفون مسئولون بالمشروع، ومن هنا على المدقق بذل قصاري جهده لاكتشاف مثل هذا التلاعب في حالة ما إذا اثار شكوكه بعض الملاحظات.⁽¹⁾

1 Neng Putriyanti., and Ari Dewi Cahyati (2020). "Effect of pressure, Opportunity, Rationalizations, Capability and Arrogance in The Fraud Pentagon " . Journal of Auditing , Finance ,and Forensic Accounting ,Vol.8, No. P(2) :p86.

مثلث الغش و الاحتيال او نموذج ثلاثي الغش و الاحتيال :

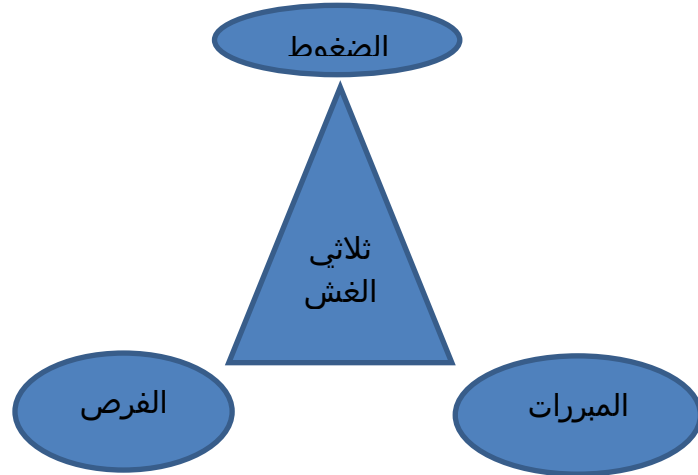
حاولت العديد من النظريات شرح أسباب التزوير والغش الا ان اثنين من النظريات الأكثر استخداما هي نظرية ثلاثي الغش (Cressey,1953) ونظرية رباعي الغش ل (Hermanson,Wolfe,2004). ويوجد اهتمام كبير لشرح أسباب حدوث الغش وبدأ باستخدام نموذج ثلاثي الغش وان النظرية الاصلية تم وضعها بواسطة دونالد جسي في عام 1953م والتي عدلها عدة مرات لتصبح في صيغتها النهائية عام 1970م وملخصها أن الغش يحدث بسبب ثلاث عوامل هي:

العامل الأول: الضغوط/الدوافع (مثل ان يكون مقامر او لديه ديون او اية مشاكل أخرى قد يتعرض لها الشخص او يكون تحت أي ضغوط مادية).
العامل الثاني: وهو المبررات (هو العامل الذي يبرر للشخص قيامه بالغش ويجعله مقبول من وجهة نظره).

العامل الثالث: الفرصة ويعتبر هو المحفز للغش ان يحدث وذلك بعد توافر الضغط والمبرر. و الفرصة تتضمن (ضعف سياسات الرقابة الداخلية وضعف الاشراف واستخدام برامج حاسبات الكترونية ضعيفة من الناحية الرقابية وعدم الدقة في تحديد المسؤوليات والواجبات لكل وظيفة وضعف الحوكمة بوجه عام) وذلك للحد من مخاطر الغش او على الأقل ممارسة تأثير مباشر على للتخفيف من خطر الغش⁽¹⁾. ويمكن توضيح نموذج ثلاثي الغش (الاحتيال) بالشكل رقم (1) التالي:

1. Akkeren,J,V,(2018).Fraud Triangle :Cresseys Fraud Triangle and Alternative Fraud Theories Springer ,International Publishing AG,Part of Springer Nature 2018,p1

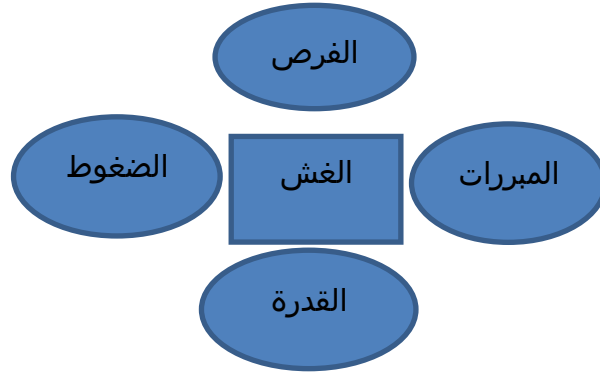
شكل رقم (1) نموذج ثلاثي الغش



Source: Abdullahi, R., Mansor, N., and Muhammad, M.S. (2015)

تم تطوير نموذج الغش بمعرفة Wolfe & Hermanson بإضافة عنصر رابع لنموذج ثلاثي الغش ليصبح نموذج رباعي الغش وهذا العنصر هو القدرة وهو يعني إمكانية الفرد على ارتكاب الغش. يمكن توضيح نموذج رباعي الغش بالشكل رقم (2) التالي:

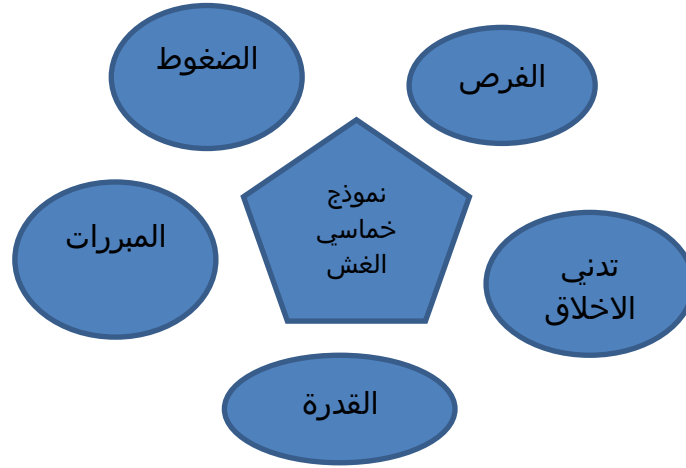
شكل رقم (2) نموذج رباعي الغش



Source: Abdullahi, R., Mansor, N., and Muhammad, M.S. (2015)

ويري Sorunke 2016 أن كل من نموذج ثلاثي الغش ونموذج رباعي الغش لم يقوما بصورة كافية ببيان دوافع الغش والاحتيال وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليهما بدقة في اكتشاف وردع ومنع الغش. وذلك لأن هناك تأثير لعنصر هام في ارتكاب الغش وهو الاخلاق الشخصية قد تم اهماله لذا فقد تم وضع نموذج خماسي الغش. هذا النموذج يضيف للدراسات السابقة العنصر المفقود لاكتشاف ومنع الغش وهو عنصر الاخلاق. ويمكن توضيح نموذج خماسي الغش بالشكل رقم (3) التالي:

شكل رقم (3) نموذج خماسي الغش



Source: Sorunke, Olukayode Abayomi(2016)

ثانياً: المبحث الثاني: تحليل البيانات ومناقشة النتائج واختبار الفروض.
إجراءات الدراسة الميدانية :

تناولت الباحثة في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة اعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الاحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

1.مجتمع وعينة الدراسة: يقصد بمجتمع الدراسة جميع المحاسبين في الوحدات الحكومية

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (42) استمارة استبيان على المستهدفين من المحاسبين في عدد من الوحدات الحكومية بولاية الخرطوم، واستجاب منهم (30) فرداً أي ما نسبته

(71,4%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

2. أداة الدراسة: أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وقد اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

وصف الاستبيان: أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفها وغرض الاستبانة. واحتوت الاستبانة على قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول العمر بالسنوات، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، ، عدد سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (12) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الاتيين كما يلي:

- الفرضية الأولى : تضمن (6) عبارات.
- الفرضية الثانية : تضمن (6) عبارات.

3. الثبات والصدق الاحصائي: يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة .

اما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بعدة طرق أسهلها يمثل الجزر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح . والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الاداة لما وضعت، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الاداة لقياس ما وضعت له، قامت الباحثة بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً

باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي :

$$\frac{\text{الصدق}}{\text{الثبات}}$$

قامت الباحثة بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وخيراً يحسب معامل الثبات وفق لمعادلة سييرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$2 \times r$$

$$\text{معامل الثبات} = -$$

$$1 + r$$

لحساب صدق وثبات الاستبانة كما في أعلاه قامت الباحثة بأخذ عينة استطلاعية بحجم (30) فرداً من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبانة

الفرضية	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.50	0.71
الثانية	0.77	0.88
الاستبيان كاملاً	0.87	0.93

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح من نتائج الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل متغير من متغيرات الدراسة، وعلى الاستبانة كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى

(100%) مما يدل على أن استبانة الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة: لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. النسب المئوية.
 2. معامل ارتباط بيرسون لحساب معامل الثبات للتأكد من الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة
 3. معادلة سييرمان - براون لحساب معامل الثبات.
 4. اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين عبارات الفرضيات.
 5. الوسيط لمعرفة الفروق في اجابات أفراد عينة الدراسة.
- للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences.

5. تطبيق أداة الدراسة: للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها لجأت الباحثة بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبانة إلى توزيعها على عينة الدراسة المقررة (42) فرداً، وقد تم تغريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدتها الباحثة لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تغريغ البيانات في الجداول الآتية.

ثانياً: تحليل البيانات الشخصية

فيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين):

1. العمر:

يوضح الجدول رقم (2) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (2)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	0	0%
	30 وأقل من 40 سنة	10	33.3%
	40 وأقل من 50 سنة	6	20%
	أكثر من 50 سنة	14	46.7%
المؤهل العلمي	دبلوم	8	26.7%
	بكالوريوس	12	40%
	دراسات عليا	10	33.3%
التخصص العلمي	محاسبة	30	100%
	إدارة أعمال	0	0%
	اقتصاد	0	0%
	نظم معلومات محاسبية	0	0%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	6	20%
	5 وأقل من 10 سنة	0	0%
	10 وأقل من 15 سنة	6	20%
	15 وأقل من 20 سنة	2	6.7%
	20 سنة فأكثر	16	53.3%

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2023م

يبين الجدول رقم (2) البيانات الإحصائية للمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، والتي اشتملت على الفئة العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة. ويوضح الجدول أن الفئة العمرية لغالبية أفراد عينة الدراسة هم (أكثر من 50 سنة) حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (14) فرد ونسبة (46.7%). وأن غالبية أفراد العينة من حملة درجة البكالوريوس بنسبة (40%). كما يوضح الجدول أن التخصص العلمي لجميع أفراد العينة هو المحاسبة. وبالنسبة لسنوات الخبرة فإن أكثر من نصف العاملين (53.3%) زادت مدة خبراتهم عن العشرين سنة. مما يعني أن سنوات الخبرة والتخصص العلمي والمؤهل العلمي تؤهلهم لإعطاء إجابات دقيقة وعملية، أيضا تعني إلمامهم بموضوع الاستبيان.

ثالثاً: تحليل البيانات الأساسية:

1. الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية والحد من سوء استخدام الأصول في الوحدات الحكومية.

يوضح الجدول رقم (8) التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى.

جدول رقم (3)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	وافق بشدة	وافق	محايد	لاوافق	لاوافق بشدة
1	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لحساب المشتريات واضحة وتعكس صحة التقارير المالية.	30 20%	11 73.3%	0 0%	1 6.7%	0 0%
2	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لتقييم المخزون السنوي تؤدي إلى تقييم عادل للمخزون في التقارير المالية نهاية العام.	30 20%	10 66.7%	2 13.3%	0 0%	0 0%
3	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لحساب الاهلاك تؤدي إلى بيانات مالية موثوقة.	30 20%	12 80%	0 0%	0 0%	0 0%
4	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لتقييم الأصول الثابتة تساعد في تقييم الأصول بصورة صحيحة.	5 33.3%	9 60%	1 6.7%	0 0%	0 0%
5	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لمطابقة حسابات البنك مع حسابات الشركة تتم بصورة دورية.	5 33.3%	10 66.7%	0 0%	0 0%	0 0%
6	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة تمنع من استخدام أصول الشركة في الأغراض الشخصية.	7 46.7%	7 46.7%	0 0%	1 6.7%	0 0%

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2023م

يتبين من الجدول رقم (3) الآتي:

- في العبارة الأولى (6) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (20%) وافقوا بشدة على ان السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لحساب المشتريات واضحة وتعكس صحة التقارير المالية، كما وافق (22) فرد وبنسبة (73.3%) على ذلك، وكان هنالك اثنين من الأفراد وبنسبة (6.7%) غير موافق على ذلك.

- في العبارة الثانية (6) افراد في عينة الدراسة وبنسبة (20%) وافقوا بشدة على أن السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لتقييم المخزون السنوي تؤدي إلى تقييم عادل للمخزون في التقارير المالية نهاية العام، كما وافق (20) افراد وبنسبة (66.7%) على ذلك، وكان هنالك (4) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين بخصوص ذلك.
- في العبارة الثالثة (6) افراد في عينة الدراسة وبنسبة (20%) وافقوا بشدة على ان السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لحساب الاهلاك تؤدي إلى بيانات مالية موثوقة، كما وافق (24) فرداً وبنسبة (80%) على ذلك.
- في العبارة الرابعة (10) افراد في عينة الدراسة وبنسبة (33.3%) وافقوا بشدة على أن السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لتقييم الاصول الثابتة تساعد في تقييم الاصول بصورة صحيحة، كما وافق (18) افراد وبنسبة (60%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (6.7%) محايد بخصوص ذلك.
- في العبارة الخامسة (5) افراد في عينة الدراسة وبنسبة (33.3%) وافقوا بشدة على أن استخدام السياسات المحاسبية المتبعة الشركة لمطابقة حسابات البنك مع حسابات الشركة تتم بصورة دورية، كما وافق (20) افراد وبنسبة (66.7%) على ذلك.
- في العبارة السادسة (14) افراد في عينة الدراسة وبنسبة (46.7%) وافقوا بشدة على أنه السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة تمنع من استخدام أصول الشركة للأغراض الشخصية، واشترك معهم في النسبة والعدد الموافون علي ذلك، كما لم يوافق (2) فرد وبنسبة (6.7%) على ذلك.

2. اختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق السياسات المحاسبية ومكافحة حالات الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية في الوحدات الحكومية.

يوضح الجدول رقم (4) التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية.

جدول رقم (4)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	وافق بشدة	وافق	محايد	لاوافق	لاوافق بشدة
1	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة تمنع حذف أو تقديم أو تأجيل اثبات المعاملات المؤثرة في التقارير المالية التي تحدث خلال فترة اعداد التقارير المالية.	3 %20	10 %66.7	2 %13.3	0 %0	0 %0
2	السياسات المحاسبية المتبعة في شركة تمنع من التلاعب أو التغيير أو التعديل في السجلات المحاسبية لمنع الغش في القوائم المالية.	1 %6.7	13 %86.7	1 %6.7	0 %0	0 %0
3	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في التقارير المالية للشركة وفقا للمعايير المحاسبية.	2 %13.3	12 %80	1 %6.7	0 %0	0 %0
4	اختيار السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة يتم وفقا للمبادئ المحاسبية وليس وفقا لأهداف الادارة.	2 %13.3	12 %80	1 %6.7	0 %0	0 %0
5	يتم الافصاح في القوائم المالية عن التغير في السياسات المحاسبية للشركة حال تغيرها.	3 %20	12 %80	0 %0	0 %0	0 %0
6	السياسات المحاسبية المتبعة تمنع التلاعب في البنود التي تعتمد على التقديرات الشخصية مثل الديون المشكوك فيها.	5 %33.3	10 %66.7	0 %0	0 %0	0 %0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2023م

يتبين من الجدول رقم (4) الآتي:

في العبارة الأولى (6) افراد في عينة الدراسة وبنسبة (20%) وافقوا بشدة على السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة تمنع حذف او تقديم او تأجيل اثبات المعاملات المؤثرة في التقارير المالية التي تحدث خلال فترة اعداد التقارير المالية. كما وافق (20) افراد وبنسبة (66.7%) على ذلك، وكان هنالك (4) فرداً وبنسبة (13.3%) محايدين بخصوص ذلك.

في العبارة الثانية نجد أن (2) فرد من عينة الدراسة وبنسبة (6.7%) وافق بشدة على أن السياسات المحاسبية المتبعة في شركة تمنع من التلاعب او التغيير او التعديل في السجلات المحاسبية لمنع الغش في القوائم المالية، واشترك معهم في النسبة والعدد المحايدون بخصوص ذلك، كما وافق (26) فرداً وبنسبة (86.7%) على ذلك.

في العبارة الثالثة (4) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (13.3%) وافقوا بشدة على أن يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في التقارير المالية للشركة وفقاً للمعايير المحاسبية، كما وافق (24) فرداً وبنسبة (80%) على ذلك، وكان هنالك (2) فرد وبنسبة (6.7%) محايد بخصوص ذلك.

في العبارة الرابعة (4) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (13.3%) وافقوا بشدة على اختيار السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة يتم وفقاً للمبادئ المحاسبية وليس وفقاً لأهداف الادارة، كما وافق (24) فرداً وبنسبة (80%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (6.7%) محايد بخصوص ذلك.

في العبارة الخامسة (6) افراد في عينة الدراسة وبنسبة (20%) وافقوا بشدة على أن يتم الافصاح في القوائم المالية عن التغيير في السياسات المحاسبية للشركة حال تغييرها، كما وافق (24) فرداً وبنسبة (80%) على ذلك.

في العبارة السادسة (10) افراد في عينة الدراسة وبنسبة (33.3%) وافقوا بشدة على أن السياسات المحاسبية المتبعة تمنع التلاعب في البنود التي تعتمد على التقديرات

الشخصية مثل الديون المشكوك فيها. ، كما وافق (20) افراد وبنسبة (66.7%) على ذلك.

ثانياً: اختبار الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين اراء عينة الدراسة عن أثر السياسات المحاسبية في الحد من الغش والاحتيال المالي في الوحدات الحكومية، حيث تم اعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة "أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة "محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة "لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة "لا أوافق بشدة". ان كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الاحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية الي متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لاختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل محور.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات:

1. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: " : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية والحد من سوء استخدام الأصول في الوحدات الحكومية "

للتحقق من صحة هذا الفرضية ينبغي معرفة اتجاه اراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة علي كل عبارة ومن ثم علي العبارات متجمعة، والوسيط هو احد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الاتي :

جدول رقم (5)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لحساب المشتريات واضحة وتعكس صحة التقارير المالية.	4	أوافق
2	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لتقييم المخزون السنوي تؤدي إلى تقييم عادل للمخزون في التقارير المالية نهاية العام.	4	أوافق
3	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لحساب الاهلاك تؤدي إلى بيانات مالية موثوقة.	4	أوافق
4	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لتقييم الأصول الثابتة تساعد في تقييم الأصول بصورة صحيحة.	4	أوافق
5	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لمطابقة حسابات البنك مع حسابات الشركة تتم بصورة دورية.	4	أوافق
6	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة تمنع من استخدام أصول الشركة في الأغراض الشخصية.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2023م

يتبين من الجدول رقم (5) ما يلي:

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لحساب المشتريات واضحة وتعكس صحة التقارير المالية. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لتقييم المخزون السنوي تؤدي إلى تقييم عادل للمخزون في التقارير المالية نهاية العام بلغت قيمة

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لحساب الاهلاك تؤدي إلى بيانات مالية موثوقة ، بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لتقييم الأصول الثابتة تساعد في تقييم الأصول بصورة صحيحة. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4) وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لمطابقة حسابات البنك مع حسابات الشركة تتم بصورة دورية، بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4) وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة تمنع من استخدام أصول الشركة في الأغراض الشخصية. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن نتائج اعلاه لا تعني أن جميع افراد الدراسة متفقون على ذلك، حيث انه كما ورد في الجدول رقم (8) أن هنالك افراد محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين المحايدين وغير الموافقين للنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (6) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

جدول رقم (6)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لحساب المشتريات واضحة وتعكس صحة التقارير المالية.	2	11.200%
2	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لتقييم المخزون السنوي تؤدي إلى تقييم عادل للمخزون في التقارير المالية نهاية العام.	2	7.600%
3	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لحساب الاهلاك تؤدي إلى بيانات مالية موثوقة.	1	5.400%
4	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لتقييم الاصول الثابتة تساعد في تقييم الاصول بصورة صحيحة.	2	6.400%
5	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لمطابقة حسابات البنك مع حسابات الشركة تتم بصورة دورية.	1	1.668%
6	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة تمنع من استخدام أصول الشركة في الأغراض الشخصية.	2	4.800%

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2023م

يمكن تفسير نتائج الجدول (6) كالاتي :

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والغير موافقين حول ما جاء بالعبرة الأولى (11.200) وهذه القيمة اكبر من قيمة كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتمادا علي ما ورد في الجدول (3)، فان ذلك يشير الي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ان السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لحساب المشتريات تعكس صحة التقارير المالية.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والغير موافقين حول ما جاء بالعبارة الثانية (7.600) وهذه القيمة اكبر من قيمة كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (3)، فإن ذلك يشير الي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على أن السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لتقييم المخزون السنوي تؤدي إلى تقييم عادل للمخزون في التقارير المالية نهاية العام.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والغير موافقين حول ما جاء بالعبارة الثالثة (5.400) وهذه القيمة اكبر من قيمة كاي الجدولية عند درجة حرية (1) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (8)، فإن ذلك يشير الي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على أن السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لحساب الاهلاك تؤدي إلى بيانات مالية موثوقة.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (6.400) وهذه القيمة اكبر من قيمة كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (3)، فإن ذلك يشير الي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على أن السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لتقييم الاصول الثابتة تساعد في تقييم الاصول بصورة صحيحة.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (1.667) وهذه القيمة اكبر

من قيمة كاي الجدولية عند درجة حرية (1) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (3)، فإن ذلك يشير الي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على أن السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة لمطابقة حسابات البنك مع حسابات الشركة تتم بصورة دورية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (4.800) وهذه القيمة اكبر من قيمة كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (3/2)، فإن ذلك يشير الي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على أن السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة تمنع من استخدام أصول الشركة في الأغراض الشخصية.

مما تقدم يلاحظ تحقق فرضية الدراسة الأولى لكل العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة اجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عدد الاجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (180) إجابة، ويمكن تلخيص إجابات افراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (7) أدناه:

جدول رقم (7)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

النسب المئوية	العدد	الإجابات
27%	52	أوافق بشدة
60%	118	أوافق
8%	6	محايد
5%	4	لا أوافق
0%	0	لا أوافق بشدة
100%	180	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2023م

يتبين من الجدول رقم (7) أن عينة الدراسة تضمنت على (52) إجابة وبنسبة (27%) موافقة بشدة علي ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(118) إجابة وبنسبة (60%) موافقة على ذلك، و(6) إجابات وبنسبة (8%) محايدة، و(4) إجابة وبنسبة (5%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين اعداد الاجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (37.067) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة احصائية (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (8/2)، فان ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات الموافقة علي ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية والحد من سوء استخدام الأصول في الوحدات الحكومية" قد تحققت.

2. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية :

نصت الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق السياسات المحاسبية ومكافحة حالات الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية في الوحدات الحكومية".

للتحقق من صحة هذا الفرضية ينبغي معرفة اتجاه اراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات متجمعة، والوسيط هو احد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الاتي :

جدول رقم (8)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة تمنع حذف أو تأجيل اثبات المعاملات المؤثرة في التقارير المالية التي تحدث خلال فترة اعداد التقارير المالية.	4	أوافق
2	السياسات المحاسبية المتبعة في شركة تمنع من التلاعب أو التغيير أو التعديل في السجلات المحاسبية لمنع الغش في القوائم المالية.	4	أوافق
3	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في التقارير المالية للشركة وفقا للمعايير المحاسبية.	4	أوافق
4	اختيار السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة يتم وفقا للمبادئ المحاسبية وليس وفقا لأهداف الادارة.	4	أوافق
5	يتم الافصاح في القوائم المالية عن التغيير في السياسات المحاسبية للشركة حال تغيرها.	4	أوافق
6	السياسات المحاسبية المتبعة تمنع التلاعب في البنود التي تعتمد على التقديرات الشخصية مثل الديون المشكوك فيها.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2023م

يتبين من الجدول رقم (8) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة تمنع حذف أو تقديم أو تأجيل اثبات المعاملات المؤثرة في التقارير المالية التي تحدث خلال فترة اعداد التقارير المالية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه

القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على ان السياسات المحاسبية المتبعة في شركة تمنع من التلاعب او التغيير او التعديل في السجلات المحاسبية لمنع الغش في القوائم المالية.

قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين علي ان يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في التقارير المالية للشركة وفقا للمعايير المحاسبية.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين علي ان اختيار السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة يتم وفقا للمبادئ المحاسبية وليس وفقا لأهداف الادارة

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على ان يتم الافصاح في القوائم المالية عن التغيير في السياسات المحاسبية للشركة حال تغييرها.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على ان السياسات المحاسبية المتبعة تمنع التلاعب في البنود التي تعتمد على التقديرات الشخصية مثل الديون المشكوك فيها.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

إن نتائج اعلاه لا تعني أن جميع افراد الدراسة متفقون على ذلك، حيث انه كما ورد في الجدول من رقم (4) أن هنالك افراد محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات علي كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (9) يلخص نتائج الاختبار لهذه

العبارات :

جدول رقم (9)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة تمنع حذف أو تقديم أو تأجيل اثبات المعاملات المؤثرة في التقارير المالية التي تحدث خلال فترة اعداد التقارير المالية.	2	7.600%
2	السياسات المحاسبية المتبعة في شركة تمنع من التلاعب أو التغيير أو التعديل في السجلات المحاسبية لمنع الغش في القوائم المالية.	2	19.200%
3	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في التقارير المالية للشركة وفقا للمعايير المحاسبية.	2	14.800%
4	اختيار السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة يتم وفقا للمبادئ المحاسبية وليس وفقا لأهداف الادارة.	2	14.800%
5	يتم الافصاح في القوائم المالية عن التغير في السياسات المحاسبية للشركة حال تغيرها.	1	5.400%
6	السياسات المحاسبية المتبعة تمنع التلاعب في البنود التي تعتمد على التقديرات الشخصية مثل الديون المشكوك فيها.	1	1.667%

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2023م

يمكن تفسير نتائج الجدول (9) كالآتي :

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الأولى (7.600) وهذه القيمة اكبر من قيمة كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (9)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على أن السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة تمنع حذف أو تقديم أو تأجيل اثبات المعاملات المؤثرة في التقارير المالية التي تحدث خلال فترة اعداد التقارير المالية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثانية (19.200) وهذه القيمة اكبر من قيمة كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (9)، فإن ذلك يشير الي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على أن السياسات المحاسبية المتبعة في شركة تمنع من التلاعب أو التغيير أو التعديل في السجلات المحاسبية لمنع الغش في القوائم المالية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثالثة (14.800) وهذه القيمة اكبر من قيمة كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (9)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين علي ان يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في التقارير المالية للشركة وفقاً للمعايير المحاسبية

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين ومحايدين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (14.800) وهذه القيمة اكبر من قيمة كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (9/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على أن اختيار السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة يتم وفقاً للمبادئ المحاسبية وليس وفقاً لأهداف الادارة.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (5.400) وهذه القيمة اكبر من قيمة كاي الجدولية عند درجة حرية (1) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على ان يتم الافصاح في القوائم المالية عن التغير في السياسات المحاسبية للشركة حال تغيرها.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (1.667) وهذه القيمة اكبر من قيمة كاي الجدولية عند درجة حرية (1) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على ان السياسات المحاسبية المتبعة تمنع التلاعب في البنود التي تعتمد على التقديرات الشخصية مثل الديون المشكوك فيها. مما تقدم يلاحظ تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل العبارات المتعلقة به، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة اجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عدد الاجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات الفرضية

الثانية ستكون (180) إجابة، ويمكن تلخيص إجابات افراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (10) أدناه:

جدول رقم (10)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات افراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابات	العدد	النسب المئوية
أوافق بشدة	32	18%
أوافق	138	75%
محايد	10	7%
لا أوافق	0	0%
لا أوافق بشدة	0	0%
المجموع	90	100%

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2023م

يتبين من الجدول رقم (10) أن عينة الدراسة تضمنت على (32) إجابة وبنسبة (18%) موافقة بشدة علي ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(138) إجابة وبنسبة (75%) موافقة على ذلك، و(10) إجابات وبنسبة (7%) محايدة، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين اعداد الاجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة علي ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (63.467) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة احصائية (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (15)، فان ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات الموافقة علي ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق السياسات المحاسبية ومكافحة حالات الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية في الوحدات الحكومية " قد تحققت. يمكن تلخيص نتائج تحقيق فرضيات الدراسة الاثنان بالجدول (11) أدناه:

جدول رقم (11)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضية	قيمة مربع كاي
1	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية والحد من سوء استخدام الأصول في الوحدات الحكومية.	37.067%
2	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق السياسات المحاسبية ومكافحة حالات الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية في الوحدات الحكومية.	63.467%

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2023م

يتبين من الجدول (11) ويحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد بين إجابات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة الثانية تحققت بالمرتبة الاولى اعتماداً على اكبر قيمة لمربع كاي البالغة (63.467)، يليها تحقق الفرضية الاولى بالمرتبة الثانية اعتماداً على اكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (37.067).

الخاتمة:**أولاً: النتائج:**

1. توصلت الدراسة إلى أن استخدام السياسات المحاسبية المناسبة يحد من سوء استخدام الأصول في الوحدات الحكومية.
2. توصلت الدراسة أيضاً إلى أن تطبيق السياسات المحاسبية يكافح حالات الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية في الوحدات الحكومية.

ثانياً: التوصيات:

- 1 . ضرورة إختيار المنشآت لسياسات محاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.
- 2 . ضرورة إعطاء المعلومات المحاسبية أهمية أكبر عند إعدادها وعرضها تجنباً لحدوث الغش والاحتيال المالي.
3. ضرورة التعرف على الأساليب والمفاهيم الحديثة في مجال الغش والاحتيال المالي، لزيادة قدرة المنشآت على الكشف عن الغش والاحتيال المالي.
4. على مجالس إدارات الشركات منع الغش والاحتيال المالي من خلال استخدام نظام محاسبي مناسب وأنظمة مراجعة داخلية مناسبة.

المراجع والمصادر:**أولاً: المراجع العربية:**

- إسماعيل، مجبل داوي (2014)، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية بحث تطبيقي في احد المصارف الحكومية (مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد (3) ص ص 240-254.
- التكريتي، تمارة موفق عبد الله (2019)، دور المراجع الخارجي في كشف ممارسات الإدارة الاحتيالية بالتطبيق على ديوان المراجعة القومي في السودان، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد (10) ص ص 284-307.

- دحمان، إدريس دحمان (2019)، تأثير تغيير السياسات المحاسبية على جودة المعلومات لمتخذي القرار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- حبيب، مهند جعفر حسن (2018)، أثر السياسات المحاسبية على التقارير المالية دراسة ميدانية على البنك الإسلامي السوداني وبنك الادخار - فرع شندي رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شندي، شندي.
- حماد، طارق عبد العال (2006)، دليل المحاسبة إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية.
- الشيرازي، عباس مهدي (1990)، نظرية المحاسبة، دار النشر ذات السلاسل، الكويت.
- عوض الله، عبد المنعم (2001)، تحليل ونقد القوائم المالية، مطبعة مركز التعلم المفتوح، القاهرة.
- يوسف، علي يوسف (2009)، السياسات المحاسبية، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق.
- عمر، يوسف عمر (2007)، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دار القاهرة للنشر، القاهرة.
- الحسني، كمال كاظم وكبة، علي كريم (2018)، اخلاقيات العمل المحاسبي ودورها في الحد من حالات الغش والاختفاء المحاسبية، جامعة كربلاء، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، كربلاء.
- أبو نصار، محمد وحمدان، جمعة (2009)، معايير المحاسبة والابداع المالي الدولية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان.
- لجنة قواعد المحاسبة الدولية (1987)، قواعد المحاسبة الدولية، (بيروت: دار العلم للملايين، ص ص 21-22).

- سلطان، طه علي محمد (2022)، الدور المرتقب للمراجع الخارجي في كشف الاحتيال باستخدام نماذج الغش لتحسين جودة المراجعة "دراسة ميدانية بالجهاز المركزي للمحاسبات" رسالة دكتوراه منشورة في المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، العدد الأول، المجلد الخامس (2023).
- معيار المراجعة الدولي 240 (طبعة 2020).
- ثانيا: المراجع الأجنبية:

- 1- Daniela Petrascus, and Alexandra Tieanu. (2014) "The Role of Internal Audit in Fraud Prevention and Detection" **Procedia Economics and Finance**, (16): pp 489-497 .
- 2- Paul, D. Harrison., and F. Todd DeZoort. (2018). "Understanding Auditors Sense of Responsibility for Detecting Fraud Within Organizations". **Journal Business Ethics**, (149): pp 857 – 874 .
- 3-Abdullahi, R., Mansor, N., and Muhammad, M.S. (2015) Fraud Triangle Theory and Fraud Diamond Theory: **European Journal Of Business and Management** Vol ,7,No.28,2015, pp30-37
- 4-Neng Putriyanti., and Ari Dewi Cahyati (2020)."Effect of pressure , Opportunity , Rationalizations ,Capability and Arrogance in The Fraud Pentagon " . **Journal of Auditing , Finance ,and Forensic Accounting** ,Vol.8, No. P(2):p86.
- 5.Antawirya,D.E.P.putri,G.A.M.D(2019)Application of Fraud Pentagon in Detecting Financial Statement Fraud, **International**

Research Journal of Management. IT & Social Sciences
,Vol.6No.5september.p75

6.Norazida Mohameda ,and Moorison Schachelor.(2014)(Financial Statement Fraud risk mechanisms and strategies:the case studies of Malaysian commercial. **Companies. procedia. social and Behavioral Scinences**(145)p322

7. Sorunke, Olukayode Abayomi(2016)personal Ethics and Fraudster Motivation. **International Journal of Academic Research in Business and social Sciences** ,Feb2016,vol .6.No.2.p160

8.Neng putriyanti ,and Ari Dewi Cahyati(2020)(Effect of Pressure,Opportunity,Rationalizations,. **Journal of Auditing ,Finance,and Forensic Accounting ,Vol.8.No.(2):p86.**

9.Akkeren,J,V,(2018).Fraud Triangle :Cresseys Fraud Triangle and Alternative Fraud Theories Springer ,**International Publishing AG,Part of Springer Nature 2018,p1**

10.Yeonkook,J.kim.(2016)Detecting financial misstatements with fraud intention using multi-class. **cost.Expert systems With Applications**,62,p32,journal homepage :www.elsevier.com/locate/eswa.